

التحقيق الجنائي التطبيقي

اللواء م. عبدالرحيم عباس قاري*

التحقيق الجنائي عبارة عن مجموعة من الإجراءات الأساسية التي يقوم بها المحقق المخول نظاماً، ومهمته جمع المعلومات والبيانات والأدلة المادية والمعنوية، والاستماع إلى أقوال الشهود وأقوال المجني عليه، المعاينة، التفتيش، البحث والتحري للوصول إلى خيط يؤدي الي كشف المتهم بارتكاب الجريمة، والقبض عليه إذا وجد في مكان الحادث، أو لاحقاً ليتم اتخاذ بقية الإجراءات الأساسية كالاستجواب والمواجهة والعرض القانوني وإجراء التحريات الجنائية، يساعده رجال الشرطة (مأمور الضبط القضائي) في جمع الاستدلالات الموصلة والمسهلة أو المؤدية لكشف الحقيقة ومن ثم يتم تحريك الدعوى الجنائية ولكن تدخل أعضاء هيئة التحقيق والإدعاء العام قد يطول في القضايا الغامضة عندما يتطلب الأمر إجراء تحريات واستقصاءات ورفع عينات الآثار والمواد من مسرح الجريمة تساعد في كشف الجريمة والقبض على المتهم وتسليمه لجهة الاختصاص للقيام باستجوابه وإكمال الإجراءات الجزائية حسب الأدلة والوقائع التي توفرت، وتوثيقها بالوجه الشرعي ومن ثم إقامة الدعوى الجنائية أمام القضاء الشرعي المتخصص لينال الجاني جزاءه العادل.

إن واقع الأمر يشير إلى أن أجهزة الشرطة وهيئة التحقيق والإدعاء تتعاون بشكل جدي لتسهيل أعباء جمع الاستدلالات واستكمال إجراءات التحقيق الأساسية والتي تشمل التالي :

1. تلقي البلاغ وتسجيله متضمناً جميع عناصره ومتطلباته .
2. معاينة مسرح الجريمة بحثاً عن الآثار والأدلة المادية .

3. تفتيش منزل المتهم، والأشخاص المشبوهين والمطلوبين ومنزل المجني عليه استناداً لأمر قضائي متخصص أو حسب النصوص النظامية التي تخول المحقق



بصورة جلية وواضحة في نظام الإجراءات النظامية.

4. تجميع المعلومات والبيانات من المبلغين والشهود وتقارير الطب الشرعي وخبراء الأدلة الجنائية والمختبرات الجنائية وكل الأطراف المعاونة في القضية، والاستفادة من محاضر رجال الدوريات الأمنية الذين قد يكونون أول من وصل لمسرح الجريمة.
5. الاستماع إلى أقوال المتهمين ويعتبر الشخص مشتبهاً في أول الأمر حتى تحصل تطورات ترفعه إلى مرتبة «متهم» بعد أن تتوفر ضده أدلة دامغة .
6. القبض على المتهمين بموجب الأدلة والبراهين الدامغة، أو أن يتم ضبطهم بالجرم المشهود كما سيجري شرح ذلك لاحقاً .
7. الاستعانة بالخبراء والطبيب الشرعي والمختبرات الجنائية وكافة الكيمائيين والفنيين المتخصصين، وطلب أي خبرة إضافية تتطلبها مصلحة التحقيق .
8. العرض القانوني للتأكد من تعرف المجني عليه على شخصية المتهم بإحضار أشخاص يشبهونه في الشكل والملبس وتوثيق ذلك بمحاضر نظامية .

إن المحقق لا يتدخل في أي موقف جزافاً وعشوائياً وبدون مبرر قانوني وشرط التدخل هو وقوع جريمة جنائية محددة لها عقوبة محددة في النظام وتجرمها النصوص الواردة في اللوائح، أو صدور أوامر من صاحب الصلاحية لتحريك الدعوى الجنائية العامة لمصلحة المجتمع خاصة إذا تعرض الأمن العام للخطر. وعلى ضوء البلاغ يتحرك المحقق ليمارس إجراءات التحقيق الأساسية أو إجراءات جمع الاستدلالات وفق حدود واختصاص كل جهاز قضائي جنائي والمعروف (بمأمور الضبط القضائي) والمرسومة سلطاته ومسئوليته بحدود وخطوط واضحة للسلطة والمسئولية .

والأصل أن أعضاء هيئة التحقيق والإدعاء العام (أو وكلاء النيابة العامة في الدول الأخرى) هم أصحاب الاختصاص الأصلي في استجواب المتهمين وتوجيه الاتهام لهم، وهذا الوضع يكون سهلاً وواضحاً عندما يعرف الجاني ويضبط بالأدلة الدامغة، ويتم التدخل مباشرة في قضايا المخدرات والجرائم الأخلاقية، حيث يكون المتهم مقبوضاً عليه والجاني والمجني عليه موجودين وجاهزين للاستجواب واستكمال إجراءات التحقيق الأساسية وتنطبق في هذه الحالة نصوص الإجراءات الجزائية، وإقامة الدعوى الجنائية، ومن ثم الإحالة إلى المحكمة الشرعية المتخصصة، ويعتبر المحقق طرفاً محايداً وبعيداً عن التحيز لأي طرف حرصاً على مصالح المجتمع ومصلحة الجماعة وتحقيقاً لمبدأ العدالة والمساواة بين الخصوم...

أما في الجرائم الغامضة والخطيرة كجرائم القتل وجرائم السرقات وجرائم الاعتداءات على النفس، وجرائم قطع الطريق، والهاربين من العدالة وغير ذلك من الجرائم الجنائية التي تحتاج إلى إمكانيات غير عادية كخبراء، وضباط بحث وتحري، وأجهزة متخصصة كجهاز المباحث الجنائية وجهاز الأدلة الجنائية إضافة إلى الحاجة إلى جهود وأعمال مكثفة أحياناً كاستخدام القوة للقبض على المجرمين الخطرين والمسلحين الهاربين، أو ضبط المجرمين بالجرم المشهود فهذه الاختصاصات تدخل في صميم عمل المحققين من ضباط الشرطة وضباط البحث الجنائي، والأدلة الجنائية (مأموري الضبط القضائي)، فإذا ما تم القبض على الجناة وعرث على الدلائل والقرائن الدامغة يجري تسليمهم فوراً مع كافة المضبوطات والأدلة والشهود لهيئة التحقيق والإدعاء العام لاستجوابهم واستكمال إجراءات التحقيق الأساسية وإقامة الاتهام والدعوى الجنائية ضدهم. وتعرف الإجراءات التي يقوم بها ضباط مراكز الشرطة بإجراءات «جمع الاستدلالات» وهو مصطلح قانوني دولي مستخدم في كل دول العالم المتحضر وسيتم شرح هذا المصطلح لاحقاً والذي يعد مشابهاً لإجراءات

التحقيق الأساسية.

إن التقدم في عالم الإجرام في القرن الواحد والعشرين، وانتشار المدنية الحديثة والتطور والتوسع العمراني والارتفاع الكبير في أعداد السكان، والتقدم العلمي وتنوع الثقافات، وتآليف وانتشار الكتب الشرطية الخيالية التي أصبحت تحفل بها المكتبات بالقصص الإجرامية المتطورة، وانتشار إنتاج الأفلام الإجرامية المعقدة في مختلف الفضائيات إضافة إلى العرض في دور السينما عن أفلام الإثارة كل ذلك جعل الجرائم التي تقع محاطة بالغموض والتعقيد وانعكس ذلك على ارتفاع كبير جداً في أعدادها وبعض هذه الجرائم لم تكن مألوفة من قبل، وأخذ ضعاف النفوس يرتكبون الجرائم بطريقة مدروسة ومبتكرة ومعقدة ويتخذون كل الطرق حتى لا ينكشف أمرهم فيرتكبون ما يسمى بالجريمة الكاملة فيمحون البصمات ويستخدمون القفازات المطاطية ويتخلصون من جثث ضحاياهم بكافة الطرق الإجرامية البشعة كدفن الجثث في الصحراء أو رميها في الأبار المهجورة والأنهار والبحار.

كما تحدث جرائم القتل والسطو والاعتداء أمام شهود عيان من الجمهور سواء في أحد الأسواق أو المتاجر أو المدارس والمنازل والحوانيت أو في أي أماكن عامة ويصل البلاغ للشرطة، ورجال الشرطة خاصة رجال الدوريات الأمنية الذي أول من يصله مثل هذا البلاغ عليه سرعة الانتقال واتخاذ الإجراءات الأولية، وإبلاغ مركز الشرطة المختص جغرافياً حيث يكلف ضابط التحقيق المناوب بمركز شرطة الحي بالتحرك فوراً وإخطار عضو هيئة التحقيق والإدعاء العام هاتفياً وتحريراً للانتقال مع محقق الشرطة إلى مسرح الجريمة لاتخاذ الإجراءات المطلوبة من معاينة وتفتيش وغير ذلك، ويكون من واجب محقق مركز الشرطة الذي عادة ما يصل سريعاً إلى محل الحادث أن يستجلي الموقف الذي أمامه ويتأكد إذا كان المجني عليه قد فارق الحياة فعلاً أو أن



حالته تستدعي نقله بسرعة بسيارة الإسعاف ومعه أحد مساعديه لربما يتلفظ باسم الجاني والمشاركين في الجريمة قبل أن تسوء حالته ، وعليه أيضاً المحافظة علي مسرح الجريمة ويحيط المكان بسياسج من الشريط المطاطي ويمنع الدخول والخروج ويعزل بين الشهود بطريقة مهذبة ولبقة ويبدأ في عمل الرسم الكروكي وأخذ المقاسات ووضع العلامات بالبوية لمكان الجثة وتوضيح أماكن الآثار والمخلفات التي تركها الجاني والدماء وآلة الجريمة واستدعاء رجال التحري والمباحث الجنائية ويبدأ في المعاينة فور وصول عضو هيئة التحقيق والإدعاء العام ليكون الإجراء والمحضر واحداً توفيراً للوقت والجهد، وفي حالة تعذر حضور محقق الهيئة فإن على محقق الشرطة أن يقوم بالإجراءات الضرورية كتكليف خبير البصمات برفع البصمات وإرشاد معاونيه الفنيين برفع كل الآثار والشظايا وعينات الدماء المنتشرة في مسرح الجريمة ورفعها بالطريقة الفنية التي تحافظ عليها من التلف ، وإذا تأكد أن المجني عليه قد فارق الحياة أو أنه لا زال حياً واتخذ من الإجراءات ما يكفل إسعافه عليه القيام بالإجراءات لإنقاذ حياته بمعاونة من معه من رجال الشرطة ، أو المواطنين المخلصين المتعاونين مع الشرطة ، كما عليه الإسراع بالقبض على المتهم وملاحقته إذا هرب وجمع الشهود والتفريق بينهم وجعلهم منفصلين بعضهم عن البعض الآخر لكيلا يكون لأحد أو للبعض الفرصة للتنسيق والتحدث مع الآخر، وفي حالة كون الحادث مساء ولم يستطع محقق الهيئة الحضور أو كان صادف الزمن لوقوع الحادث ليلة حالكة الظلام ومن الصعب تجميع الكثير من الآثار وكان مسرح الجريمة داخل المنزل وبعيداً عن الطرقات وخطوط السيارات فعليه تكليف عدد من الجند لحراسة مسرح الجريمة والمحافظة على الموقع فمن المستحسن إعادة معاينة مسرح الجريمة نهائياً بمشاركة محقق الهيئة ليقوم الأخير بواجباته في تدوين محضر المعاينة وفحص المواد والآثار وكل ما اتخذه والذي - استناداً إليه - يستكمل بقية إجراءات التحقيق الأساسية بصورة سليمة ومتكاملة في ضوء النهار.

وبعد هذا الاستعراض يمكننا أن نضع تعريفاً واضحاً لمصطلح مادة (التحقيق الجنائي التطبيقي) فهي مجموعة الإجراءات والأعمال التي يقوم بها المحقق لجمع الأدلة والبيانات اللازمة لكشف الجرائم الجنائية والتعرف على مرتكبيها والقبض عليهم والتحقيق معهم تمهيداً لتقديمهم إلى المحكمة المختصة لمحاكمتهم وتحديد عقوبتهم... ويرتكز التحقيق الجنائي التطبيقي على القواعد التالية :

- كشف الحقيقة مهما كان الثمن والجهد والتضحيات باهظاً وتسهيل الاستمرار في إجراءات التحقيق وحسن إدارة المحقق لسير الخطوات المهمة وبصورة تسلسلية والمضي بها قدماً وبإصرار وجدية للخروج بالنتائج الإيجابية المطلوبة.

- إجراءات جمع الأدلة : وتعني جمع الأدلة التي تؤدي إلى إثبات وقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها تلك الإجراءات تقوم على التالي :

- الانتقال والمعاينة والتفتيش وضبط الأشياء المتعلقة بالجريمة بعد تسجيل البلاغ متضمناً توفر جميع عناصره الأساسية.

- سماع شهادة الشهود تفصيلاً وبطريقة هادئة يترك فيها للشاهد التحدث بحرية وثقة ومن ثم تدوينها وتوثيقها بملف التحقيق ومناقشة الشاهد في حالة وجود تناقض في أقواله .

- ندب الخبراء والطبيب الشرعي والفنيين المختصين وطلب أي أستاذ جامعي خبير متخصص من إحدى الجامعات في تخصص نادر تتطلب مصلحة التحقيق والمصلحة العليا الاستفادة من خبرته وبخاصة في القضايا الغامضة والمهمة لحسم الأمور العالقة .

- الاستجواب واخذ أقوال المتهم ومواجهته بشهادة الشهود والأدلة المادية والمعنوية المتوفرة ، وتدوين ردود فعله ، وأخذ اعترافاته كاملة وبمحض إرادته من غير عنف أو تهديد أو وعيد أو أي شكل من أشكال الخداع والتحايل وأن يقوم المتهم المعترف بتمثيل كيفية ارتكابه جريمته وتوثيقها بالتصوير بالفيديو والتصوير الفوتوغرافي والتأكد من مطابقة التمثيل لوقائع الجريمة .

- تحديد إجراءات الاتهام والإدانة حسب الأدلة والبراهين المتوفرة والموثوقة خطياً وشرعياً (وتعني إدخال الدعوى في حوزة القضاء الشرعي) .

- اتخاذ الإجراءات الاحتياطية ضد المتهم : وهي التي تستهدف البحث والتعميم عن المجرم الهارب وملاحقته ومنع المتهم من محاولة التسلل والهرب عبر الحدود الدولية لما يمتاز به هذا العصر من توفر وسائل الانتقال السهلة والسريعة إلى خارج البلاد ، والمحافظة على الأدلة من العبث أو محاولة التلاعب في النتائج لقلب الحقائق . . وأهم هذه الإجراءات التحفظية والاحتياطية ما يلي:

- تكليف المتهم بالحضور إلى جلسة المحاكمة التي يبرمجها المدعي العام وكذلك استدعاء كل أطراف القضية في الموعد المحدد

واستصدار من يتغيب عمداً بجلبه بالقوة إذا رفض الحضور .
- قيام الادعاء العام بتحضير المرافعة الشرعية محدداً فيها الاتهام المبدئي وفق الدلائل والقرائن المتوفرة بملف القضية (يجب التفرقة بين المشتبه والمتهم فالأول لا ترقى الأدلة ضده إلى مرتبة الاتهام لعدم كفاية الأدلة- مما يعطي المشتبه الفرصة للإفلات من تنفيذ العقوبة).

جمع الاستدلالات

كان يطلق على «جمع الاستدلالات» لفظ التحقيق الجنائي» وقد شاع في الماضي استعمال هذا التعبير لأسباب مختلفة منها ما يرجع للترجمة غير الصحيحة للغة الإنجليزية ، أن التسمية الصحيحة « جمع الاستدلالات» التي يقوم بها رجال الشرطة هي : « التحريات الجنائية المختلفة » . . حيث يجمع محقق الشرطة ومعاونوه من البيانات والمعلومات والتقارير ما يدعم كل استنتاج أو ادعاء وصل إلى علمه سواء كان ذلك لصالح (الاتهام أو الدفاع)، والمقصود هنا بمصطلح « جنائي » تلك الإجراءات الإدارية والفنية ، والتحريات الجنائية التي تتعلق بالكشف عن بالجرائم الجنائية المختلفة ومرتكبيها .

هذا ويمكن إيجاز مصطلح «إجراءات جمع الاستدلالات» في عناصر التحريات الجنائية التالية:

- سرعة انتقال ضابط التحقيق بمركز الشرطة إلى مكان الحادث للقيام بالتحريات وجمع المعلومات والبيانات التي تساعد على تيسير مهمة المحقق الأساسي للوصول إلى النتائج الإيجابية وعلي أن يخطر هيئة التحقيق والادعاء العام بالحادث فور انتقاله لمسرح الجريمة .

- التحري عند معاينة مكان الحادث لاستخلاص نتائج مهمة تنير القضية وتسير بها قدماً، على أن يتبع قاعدة الأهم علي المهم.

- التحري عند تفتيش

مسرح الجريمة عن مكان وجود الأدلة المادية مستعيناً بكافة معاونيه سواء برفع البصمات أو العينات أو الآثار التي تركها الفاعل بمحل الحادث، ويأخذ في الاعتبار الاستفادة من الإجراءات السريعة والعاجلة قبل اختفاء الآثار سريعة الزوال لإجلاء الغموض الذي يكتنف الحادث والتحري



عن أسباب الجريمة ودوافعها والمتورطين فيها .
- التحري عن الآثار الظاهرة والخفية والمخلفات بمحل الحادث والتي قد تفيد في التوصل إلى معرفة الجناة ، والبحث عن الآلات المستخدمة في ارتكاب الجريمة بعد تحديدها بمساعدة الطبيب الشرعي ومعرفة دوافع الجريمة وأسلوب ارتكابها .

- التحري عن موقع ارتكاب الجريمة الحقيقي والأصلي وهل تم نقل الجثة إلى الموقع الأخير من قبل الجاني ، والحرص على إيجاد الدليل ومواصلة البحث عن سلاح الجريمة وتعليم موقعه بالاطلاء وتوثيقها بالصور والرسم الكروكي وتكليف المتخصصين الفنيين برفع البصمات ونقل سلاح الجريمة بعازل طبي وسرعة تحريزها وإرسالها إلى المختبر الجنائي .

- التحري عن أسلوب وطريقة ارتكاب الجريمة وطريقة دخول وخروج الجاني أو الجناة من واقع المشاركة في المعاينة والتفتيش.

- تدوين أقوال المجني عليه لمعرفة الجاني والاستماع بكل تأن وهذوء الشهود أو المجني عليه وتدوين كل ملاحظاته والتحري عن الحقيقة لإخراج غموض الحادث لنور الإيجابية والعمل علي سرعة القبض علي الجناة وتقديمهم للاستجواب.

- التحري والاستقصاء عن الفاعلين الأصليين والشركاء في الجرائم السابقة التي وقعت بنفس الأسلوب الإجرامي والبحث عن دوافع كل جريمة وفق الأسلوب الجنائي والأدلة المتوفرة والتحري بمساعدة الطبيب الشرعي لتحديد ساعة وتاريخ وقوع الجريمة ليتمكن معرفة الأماكن التي كان المشتبه فيه متواجداً في ذلك الوقت ، كما يبحث ويطلع علي مواقع الإصابات والجروح وأسباب الوفاة وسلاح الجريمة ليتمكن التحري في مفاصل الجناة بحثاً عن سلاح الجريمة الذي حدده الطبيب الشرعي .

- البحث عن الأشياء المسروقة في الحراج والأماكن والأشخاص الذين يتعاملون في المتاجرة بالمسروقات واستعادتها وردها لأصحابها الأصليين .وتقدير الخسائر والتلفيات التي لحقت بالمجني عليه وقيمتها المادية التقديرية .

وفي الختام فإن تسلم هيئة التحقيق والإدعاء العام القضية للقيام بإجراءات التحقيق الأساسية لا يعني جلوس ضباط التحقيق بمراكز الشرطة واعتبار دورهم قد انتهى، إذ إن عليهم معاونة الهيئة في كل ما تطلبه، وجميع المحاضر والتقارير التي يقوم الضبط بتحريها وما يصل إليه بحثهم وما يصل إليهم من نتائج التحري وتقارير الخبراء والفنيين والطبيب الشرعي ترسل جميعها إلى الهيئة لتكون عنصراً أساسياً من عناصر الدعوى بحيث يكون ملف القضية متكاملًا أثناء جلسات المحاكمة في الوقت الزمني الذي يتم تحديده.

* الرياض - المملكة العربية السعودية